

((بسم الله الرحمن الرحيم))

واقع الشباب الفلسطيني من برامج التمويل الصغير ومتناهي الصغر

دراسة تطبيقية على مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة

إعداد

خلود الفليت

سماح الصفدي

مارس 2012

الفصل الاول

خطة البحث

المقدمة :-

الريادة واقع عالمي أصبح يشكل املاً في مستقبل العالم، وخصوصاً أن كانت الريادة تتركز في فئة النساء أو الشباب فالشباب هم أمل المستقبل ومحرك عجلة التنمية في جميع المجتمعات سواء كانت المتقدمة أو النامية، ولعل ترجمة الريادة في دول العالم الثالث تركزت ولفترة طويلة عند تمكين المرأة ولكن مع تفاقم نسبة البطالة بين أواسط الشباب أصبحت الريادة بين الشباب من أهم محاور التنمية.

في هذه الورقة سيتم التركيز على واقع الشباب الفلسطيني من التمويل والتمويل الصغير .

يعتبر الاهتمام بالشباب بمثابة الدلالة والتعبير عن مدى اهتمامنا ببناء مجتمعات الغد السليمة والمعافاة من المشاكل والمخاطر والانحرافات الاجتماعية. وفي إعلان الألفية للأمم المتحدة وفي كافة الملتقيات العربية والدولية التي تناولت قضايا الشباب تم التأكيد على أن الشباب مصدر قوة وليس عبئاً على المجتمع وذلك من خلال الاستفادة من الجوانب والصفات المميزة لسن الشباب والطاقات الخلاقة الكامنة فيهم، ففئة الشباب تمتاز بتوجه أكبر نحو المخاطرة، وبمستوى عالي من الطموح سواء كان لهدف شخصي أو مجتمعي، بالإضافة لاتصاله بالتطورات التكنولوجية والمعرفة في ظل العولمة، وهذا ما يعطى الشباب صفة الشخص الريادي.

اختلف تصنيف فئة الشباب من دولة إلى أخرى بعض الدول اعتبر فئة الشباب من 15 حتى 22 سنة والأغلب اعتبر الفئة من 15 حتى 29 سنة وهو المعيار الذي يتم استخدامه في فلسطين، وتشير الإحصاءات إلى أن تقدير عدد السكان في الأراضي الفلسطينية نهاية عام 2006 بلغ حوالي 3.8 مليون نسمة مثلت فئة الشباب حوالي 27 % من إجمالي السكان. في هذه الورقة سيتم اولا التعرف على المشاريع الصغيرة والية تمويلها التي يلجا اليها اصحاب هذه المشاريع ، ثم سيتم التطرق الى ما توصلت اليه الباحثات بعد اجراء المقابلات مع الجهات المعنية .

سؤال البحث :- سيعمل هذا البحث على الاجابة على الاسئلة التالية :-

ما هي وجهة نظر الشباب الفلسطيني من مؤسسات الاقراض؟؟ وما مدى اقتناعهم بالتمويل الذي تقدمه؟؟ والضمانات التي تطلبها؟؟ وهل هناك عقبات تواجههم عند التعامل معها؟؟

اهداف البحث :- يهدف هذا البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

1- التعرف على واقع مؤسسات الاقراض ودورها في تقديم قروض للشباب.

2- معرفة وجهة نظر الشباب من التعامل مع مؤسسات الاقراض .

3- نقاط القوة والضعف التي تواجهها مؤسسات الاقراض عند التعامل مع فئة الشباب الفلسطيني.

4- المعوقات التي تواجه الشباب عند توجههم لمؤسسات الاقراض.

اهمية البحث :-

تتبع اهمية هذا البحث من انه سيقف على المشكلات التي تواجه مؤسسات الاقراض عند تقديم قروض لشباب الفلسطيني . بالاضافة الى التعرف على وجهة نظر الشباب الفلسطيني من التعامل مع مؤسسات الاقراض الفلسطيني لمساعدته في الحصول على تمويل لبيكون بمثابة راس مال لمشروع صغير يكون هذا الشاب صاحبه ويساعده على توفير فرصة عمل له .

مجتمع البحث :- سيتم اجراء مقابلات مع موظفي منح القروض في مؤسسات الاقراض وعددهم ستة وهم :-

اسم مؤسسة الاقراض
الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"
جمعية صاحبات الأعمال "اصالة"
المركز العربي للتطوير الزراعي
الإغاثة الإسلامية
برنامج الإقراض في دائرة التنمية بالانروا
برنامج الاقراض ريادة

مصادر جمع البيانات :-

1- المصدر الاول :- الاعتماد على مقابلات مع موظفي الاقراض في مؤسسات الاقراض العاملة في غزة.

2- المصدر الثانوي :- سيتم اللجوء الى المراجع والابحاث التي تطرقت لهذا الموضوع بالاضافة الى المواقع الالكترونية التي استعرضت هذا الامر.

الفصل الثاني

المبحث الاول

المشاريع الصغيرة وتمويلها

مفهوم التمويل :- (حنفي ، 2001م ، ص 52)

يختلط مفهومي التمويل والإدارة المالية في كثير من الأحيان إلا أن لكل مصطلح منهما تعريف واستخدام خاص، فالتمويل هو عملية الحصول على الأموال من أنسب المصادر المتاحة، بينما الإدارة المالية هي الحصول على الأموال من أنسب المصادر وحسن إدارتها واستخدامها، إضافة إلى التخطيط والرقابة المالية أي إدارة كل النواحي المالية للشركة، فالإدارة المالية هي التطبيق العملي لمفاهيم علم التمويل في الشركات بينما علم التمويل كأحد مجالات المعرفة يضم أربعة حقول رئيسية تشمل الاستثمارات والأسواق المالية والنقدية وتمويل الشركات والتمويل الدولي ، ومن الملاحظ من خلال هذه الحقول أن التمويل هو مجال من مجالات المعرفة وليس مجرد وظيفة الحصول على الأموال في المنشأة. وفي ظل الاقتصاد الحديث فإن كل شخص يستخدم مفاهيم التمويل بشكل من الأشكال سواء كان هذا التمويل ملكاً للدولة أو ممولاً من أشخاص بغض النظر عن حجمه، فعلم التمويل هو علم واسع وديناميكي وفي حالة تطور دائم.

المؤسسات التمويلية :-

المؤسسات التمويلية هي تلك التي تقدم التمويل لمن يحتاجه ضمن شروط ومواصفات محددة، وتقدم هذه المؤسسات برامج التمويل غالباً بهدف تحقيق الربح المتمثل بالفوائد والعمولات على القروض الممنوحة للجهة المستفيدة والتي تزيد عن المصروفات التشغيلية لمؤسسة التمويل، فيما تقدم بعض المؤسسات الحكومية والأهلية برامج تمويلية غير هادفة إلى الربح تهدف بشكل أساسي لعدم قطاعات محددة.

أهداف المؤسسات التمويلية :-

إن أهداف المؤسسات التمويلية ذات أبعاد متعددة، فمنها ما يسعى للحصول على أكبر حصة من المدخرات في السوق المحلي وتوظيفها في القروض والاستثمارات، فيما يتبنى البعض الآخر أهدافاً أساسية تتمثل في

النمو وخدمة قطاعات محددة، ويتبنى الاتجاه الأول سياسات هجومية تسعى إلى تعظيم الثروة للمساهمين وتعظيم الربح.

ومعظم المؤسسات التمويلية والمالية بشكل عام هي شركات أعمال تنظم وتدار بهدف تحقيق عدد من الأهداف مثل تعظيم الربح، وبهذا الخصوص فإن هذا المؤسسات تتماثل في عدد من الخصائص مع منظمات الأعمال الأخرى، وفي حقيقة الأمر فإن العمليات الخاصة بالمؤسسات المالية أكثر تعقيداً من منظمات الأعمال الأخرى.

ولكي تستطيع المؤسسات المالية تقديم الخدمات والحصول على عائد مرضي في بيئة منافسة فعليها استخدام مواردها بكفاءة حيث تصل إلى الحجم الأمثل للإنتاج من الخدمات وبأقل تكلفة ممكنة، وبصفة عامة يوجد نوعان من القرارات الرئيسية تواجهها الإدارة في هذه المؤسسات وخاصة ما تراه مناسباً لجمع الأموال من المودعين بأكبر حجم وبأقل تكلفة، أما المرحلة الثانية فهي استخدام الأموال، وهي مختلفة عن المرحلة السابقة حيث تبحث فيها عن التشكيل الأمثل للقروض والأصول الأخرى بحيث تصل إلى أكبر عائد ممكن داخل نطاق النظام الأساسي للمؤسسة وأهدافها.

مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة :-

بدء الاهتمام بهذه المؤسسات منذ فترة الخمسينات ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها ثورة علمية وتقنية تعتمد على اساليب تكنولوجية حديثة ومتطورة. هذه التكنولوجيا ادت الى ظهور صناعات حديثة شجعت على طلب السلع والمنتجات المتوسطة ز ادت الى ظهور نشاطات جديدة . مما دفع الى خلق بيئة جيدة لظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ادت الى تغطية الطلب المتزايد من قطع غيار ومكونات صناعية . لقد تطورت مؤسسات التمويل للمشاريع الصغيرة ونشاطاتها حتى اصبحت تقدم خدمات متنوعة كالادخار والإيداع والتأمين وقروض الایجار .(الدماغ ، 2008م ، ص 94)

اسباب الحاجة لمؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة :- (عقل ، 2010م ، ص20)

1-غالبية القوى العاملة تعمل في هذه المشاريع حيث يتم استخدام اجهزة ومعدات تحتاج الى عمالة كبيرة لذلك تستوعب هذه المؤسسات عدد لا يستهان به من العمال .

2- انخفاض الدخل له دورا بارزا في ارتفاع البطالة والفقر في المجتمع ، لذلك يرى كثيرا من الاقتصاديين ان افضل اسلوب لعلاج هذه المشكلات هو اللجوء للمشاريع الصغيرة .

بعض انواع مؤسسات التمويل :-

1- جمعيات الاقراض والادخار الدوار :-

هي جمع عدد من المدخرات الصغيرة من عدد من الافراد لكي تصبح مبلغا يستفيد منه شخص واحد ، ثم يتكرر الامر شهريا حتى يحصل كل على دوره ، ويحصل في الغالب الفرد لأكثر احتياجا على الدور الاول يليه فرد اخر في الشهر التالي بالاتفاق والتراضي او بالقرعة .

2- نموذج بنك القرية :-

جمعيات اهلية تدير القروض والمدخرات لأعضاء المجموعة ، وهي غالبا ما تقام بمبادرة من الجماعات المحلية وبمساعدة احدى المنظمات غير الربحية ، وفي الغالب يكون عدد اعضاء الجمعية ما بين 25-50 عضوا، وهم الذين يديرون البنك ويختارون رؤسائهم ويضعون لوائحهم الخاصة .

مفهوم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر :

لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروع الصغيرة واختلفت النظرة العلمية والعملية بصدده، ذلك لأن مصطلح المشروع الصغيرة "Small Business" يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها

اهداف المشروع الصغير ومتناهي الصغر: _

تتنوع أهداف المشروعات الصغيرة منها

- ما يهدف إلى الربحية
- ما يهدف إلى توفير فرص العمل
- ما يهدف إلى تحقيق عوائد اجتماعية
- ما يهدف إلى رفع مستوى الخدمة

وقد تكون هذه الأهداف مجتمعة معاً. ومن الناحية العلمية فغالباً ما يكون المشروع الصغير هدفه الأساسي الربحية وفي أسرع وقت نظراً لصغر رأس ماله ومحدودية استثمارات.

رأس مال المشروع الصغير:

المشروع الصغير ومنتاهي الصغر هو مشروع يمتلكه شاب يبدأ أولى خطواته في الحياة العملية. وبالتالي استثماراته محدودة كما أن رأس المال في أصوله الثابتة منخفض (أراضى . مباني . معدات). وفي حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.

المستوى التكنولوجي والآلات:

نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً؛ كما يتسم بمحدودية الأدوات والآلات المستخدمة ، وغالباً ما تكون يدوية وتعتمد إلى حد كبير على مهارة العمال. نظراً لأن المشروعات الصغيرة ومنتاهية الصغر في الأساس حرف يدوية ، وبالتالي لا يوجد دور أساسي للتكنولوجيا المعتمدة على العدد والآلات

عدد العاملين في المشروع الصغير:

كما أشرنا مسبقاً عن مفهوم المشروع الصغير ومنتاهي الصغر. فإن من أهم خصائص المشروعات الصغيرة قلة عدد العاملين فيها، ولا يوجد مقياس محدد يتم الاعتماد عليه في هذا المجال نظراً لاختلافه من دولة إلى أخرى ففي اليابان مثلاً: يعتبر المشروع صغير إذا كان عدد العاملين به أقل من 50 فرداً. ومن 50 إلى 99 يعتبر مشروعاً متوسطاً وأكثر من ذلك يعتبر من المشروعات كبيرة الحجم وفي الولايات المتحدة الأمريكية عندما يكون عدد العاملين أقل من 25 عامل فإنه يعتبر مشروعاً صغيراً.

وفي مصر يرى جهاز الحرفيين أن المشروع يعتبر صغير إذا عمل به أقل من عشرة أفراد. في حين ترى وزارة التخطيط في تعريفها للمشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل به أقل من 50 فرداً ، وهكذا يتضح عدم وجود مقياساً محدداً لعدد العاملين في المشروع الصغير ومنتاهي الصغر.

الإمكانيات المتاحة للمشروع الصغير:

تشمل هذه الإمكانيات:

- الطاقة التخزينية
- حجم المشتريات
- الخدمات المقدمة للعاملين
- الخبرات الإدارية في التسويق
- التخطيط ونظم المعلومات
- الطاقة الإنتاجية
- القرارات المالية

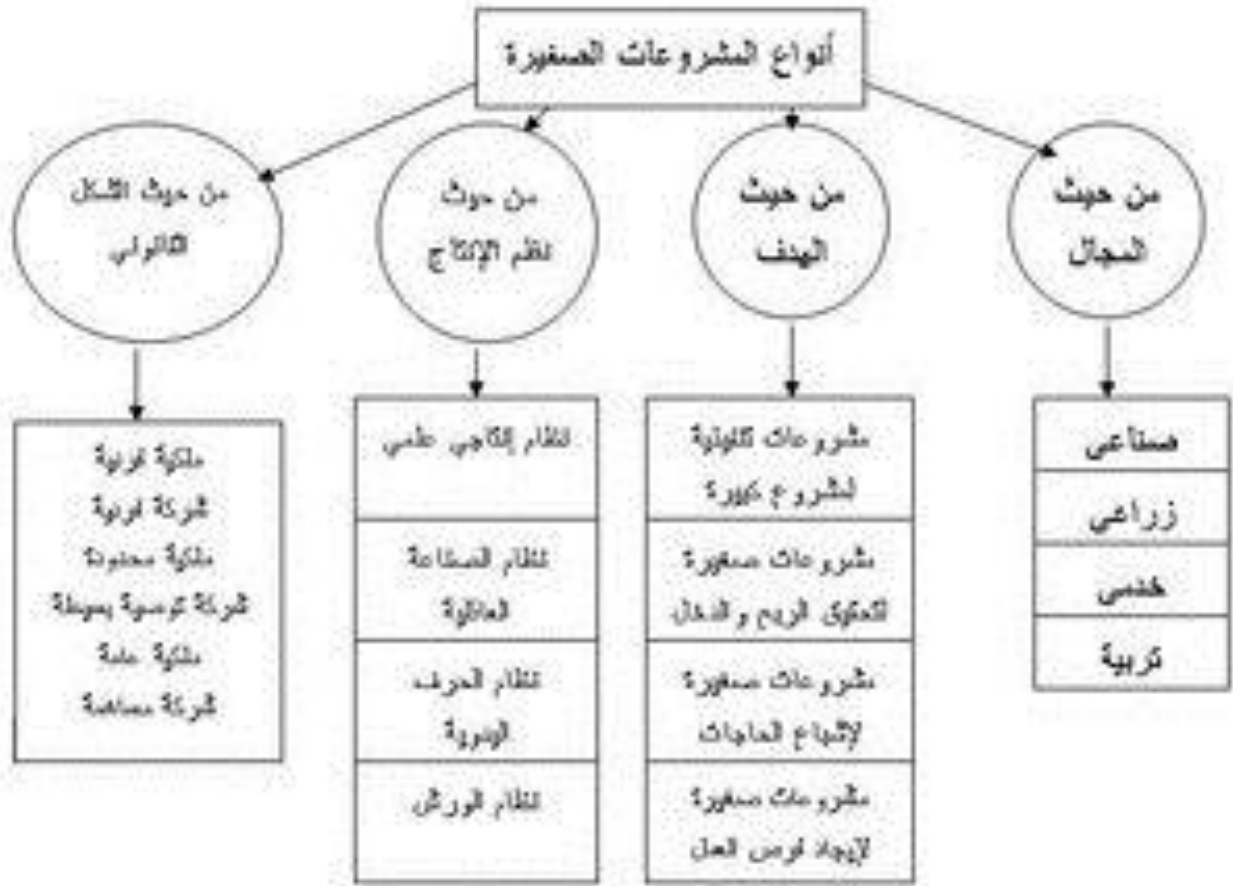
تعد هذه الإمكانيات محدودة في المشروع الصغير ، وتلتصق بسمات صاحبه الشخصية ومدى خبراته وتأهيله العلمي.

- درجة الانتشار

ينتج المشروع الصغير بشكل محدود وغالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، يعنى ذلك أن درجة الانتشار للمشروع الصغير ومتناهي الصغر محدودة جداً.

أنواع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر www.tjarh.net

يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني كما يلي



<http://www.tjarh.net/vb/t333>

العوامل الواجب توافرها لإدارة المشروعات الصغيرة:

يحتاج أي مشروع لتحقيق أهدافه عوامل منها الكفاءة الإدارية والفنية، وتحديد أسلوب العمل وفاعلية وظائف المشروع من تسويق وشراء وإنتاج وتحويل إلى آخر

لذا يجب توافر عناصر أساسية لإدارة المشروعات الصغيرة منها:

الإطار التنظيمي :

وذلك يتمثل في تحديد الوظائف الإدارية الرئيسية اللازمة للمشروع الصغير ومنه

التخطيط للأعمال الصغيرة :

- التنبؤ بالسوق والطلب وتحديد الأهداف والأولويات
- وضع البرامج والميزانيات والمعايير والمقاييس والخطط
- توظيف الموارد اللازمة من العاملين والمعدات الصغيرة والمواد الخام
- التنسيق بين الموارد والأنشطة والمتابعة والرقابة عليها
- حسن قيادة العاملين بما يحقق الأهداف الموضوعية

نظام المعلومات :

يحتاج المشروع الصغير إلى توفير معلومات أساسية لتحقيق نجاحه ومنها

- معلومات عن السوق
- معلومات عن الطلب
- معلومات عن العملاء
- معلومات عن الموردين
- معلومات عن التجار
- معلومات عن الأسعار
- معلومات عن المنافسين
- معلومات عن النواحي الفنية وفرض التمويل
- معلومات عن أسواق المال
- معلومات عن أسواق العمل والحرفيين والبيئة الخارجية

وتفيد هذه المعلومات بعد تحليلها في

- وضع نظم الأجور والحوافز والدوافع والتدريب
- تطوير المشروع
- فاعلية وظائف المشروع
- فاعلية القرارات
- دراسة السوق

تفشل المشروعات الصغيرة عادة في تسويق منتجاتها بسبب عامل أو أكثر من الآتي

- عدم دراسة السوق
- عدم وجود نظام لمعلومات التسويق
- كمية إنتاج أكثر نسبياً مما يستوعبه السوق المحلي
- ارتفاع تكاليف الإنتاج
- ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع التكلفة
- عدم المطابقة للمواصفات
- انخفاض الجودة
- عدم مناسبة المنتج للأذواق

الاهتمام والعناية بدراسة العناصر التسويقية التالية:

الهدف	العنصر التسويقي
القدرة على الشراء	دراسة المستهلك
البيع	معرفة نوع وشكل السلعة
تحديد المظهر الخارجي للسلعة	الاهتمام بالجودة
المنافسين	قوانين السوق
الاهتمام بخدمات ما بعد البيع	تحسين شكل العبوة والدعاية والإعلان

<http://www.tjarh.net/vb/t333>

وتشمل الآتي :-

الدراسة الفنية

- الأسلوب التكنولوجي المستهدف
- المواد الخام والأجزاء الداخلة في العملية الإنتاجية
- أنماط العدد والأدوات المستخدمة
- عدد العاملين ومستويات المهارة المطلوبة

▪ نظم الشراء والتخزين المستخدمة

5- الدراسة المالية :- وتشمل مصادر تمويل هذه المشاريع هل هي من الادخار ام من الحصول على قرض من احد مؤسسات الاقراض.

المبحث الثاني

مؤسسات التمويل والإقراض في فلسطين

نشأة مؤسسات التمويل الصغير:

بدأ الإقراض بالغ الصغر في الظهور بشكل فعلى ومستمر في عام 1970 حيث كانت الوكالات الحكومية والجهات المانحة الأجنبية هي المسيطرة على طرق تزويد الائتمان للأفراد الذين لا يوجد لديهم تسهيلات ائتمانية، فالحكومات والجهات المانحة الأجنبية تقترض أن الفقراء يحتاجون إلى شروط ائتمانية مناسبة ورخيصة، ويرون ذلك كطريقة للترويج عن المنتجات الزراعية بواسطة الملاك الصغار كذلك تقديم دعم مالي إلى الجانب الزراعي، لذلك قام الممولين ببناء اتحاد إقراض زراعي، وكانت الفكرة الأساسية لهذا الإتحاد " تعليم المزارعين الفقراء كيف يتم التوفير " (Ledgerwood: 1998, P. 2-3)، ومن ثم بدأ دخول المؤسسات غير الربحية لهذه السوق مع وجود هدف رئيس هو تخفيف الفقر بدلاً من ارتفاع الأرباح، وقدمت هذه المؤسسات الإقراض بضمان المجموعة كمنتج غير تقليدي للخدمات المالية (Prescott:1997, P. 26).

يعتبر بنك جرامين Grameen Bank أول مؤسسة إقراض بضمان المجموعة في العام، ففي آسيا وتحديداً في بنغلاديش قام عام 1976 الدكتور محمد يونس بالخطوة الأولى عن طريق تعريف الإقراض الجماعي للفقراء، وتكوين مؤسسته الصغيرة التي أصبحت فيما بعد تعرف بإسم Grameen Bank، والذي يخدم في عام 1998 حوالي 2.4 مليون مقترض 94% منهم نساء، ويمثل نموذجاً للعديد من الدول الأخرى وخصوصاً مع انتشار المنظمات غير الحكومية التي أخذت بتطبيق الفكرة، ونتيجة لهذا التطور بدأ الممولون دعم وتشجيع أنشطة الإقراض بالغ الصغر، وتركز في مؤسسات الإقراض بالغ الصغر التي تحاول الانتشار والاستدامة المالية وذلك للوصول إلى هدفها الرئيسي المتمثل بالحد من ظاهرة الفقر (Ledgewood:1998, P. 2-3 and 4). (Schreiner: 2001, P. 4 and 2-3).

هذا وقد اعتبرت الأمم المتحدة عام 2005 سنة دولية للإقراض متناهي الصغر، وقد أصبح الإقراض متناهي الصغر توجهاً دولياً سائداً حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها، نظراً لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فاعلية لمكافحة الفقر، وقد نجحت

العديد من تجارب مؤسسات الإقراض بالفعل بالحد من ظاهرة الفقر، وحولت إلى بنوك للفقراء في العديد من دول العالم.

نشأة مؤسسات الإقراض الصغير في فلسطين:

نتيجة لظروف البطالة، وازدياد عدد الأسرى والجرحى والشهداء من الرجال زاد اتجاه السيدات نحو المشاريع بالغة الصغر، وبالتالي بدأت تظهر عدد من المشاكل، ولعل أهمها مشكلة التمويل، فمن الصعب وجود التمويل الذاتي لهذه المشاريع، وفي نفس الوقت ترفض البنوك بشكل غير رسمي توفير الدعم المالي لهؤلاء السيدات وذلك للشروط الصعبة والمطولة التي يضعها البنك، والتي تعجز السيدات عن توفيرها كأن يطلب البنك كفالات و ضمانات يصعب توفيرها، أو رهونات لن يستطعن تقديمها، بالإضافة إلى أحجام القروض الكبيرة التي تقدمها البنوك العاملة في قطاع غزة والتي لا تتناسب مع مشاريعهن بالغة الصغر، لذلك بدأ ظهور مؤسسات الإقراض كوسيلة لحل مشكلة التمويل للمشاريع النسوية بالغة الصغر .

ويعتبر التمويل الأصغر الوسيلة الفعالة لدعم الاقتصاد الفلسطيني المعتمد بشكل أساسي على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر فالإحصائيات في الضفة الغربية وقطاع غزة تشير أن 95% من الأعمال تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتناهية في الصغر (شراكة، 2003)، كما وأن هذه المشاريع تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، فتوفير التمويل اللازم لها عبر مؤسسات الإقراض الصغير ، يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطن وبالتالي دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرصة كبيرة للحصول على رأس المال العامل اللازم لاستمرار وتطوير الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نمو اقتصاد دائم ومستمر .

مع ملاحظة أن الظروف السياسية المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي أثرت على الشعب الفلسطيني بشكل عام، وكان النظام المصرفي من ضمن المجالات التي تأثرت وبشدة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، ولكن مع تطور الظروف الاقتصادية على المستوى العالمي بدأ الفلسطينيون بالاهتمام بتطور اقتصادهم، وبالتالي كان الاحتياج إلى تطور نظام مصرفي ملائم.

يرى كثير من الباحثين والخبراء الاقتصاديين بأن أنشطة الإقراض وقطاع البنوك بدأت بالانتشار في منتصف التسعينات وتركزت هذه الأنشطة في تمويل المشاريع الكبيرة، مع اهتمام سطحي بتمويل المشاريع الصغيرة أو بالغة الصغر (Massar Associates: 2002, p. 11)، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى بداية عمل السلطة الفلسطينية في عام 1994، وبالتالي ظهور عدد من المشاريع الكبيرة الجديدة وكذلك الرغبة في بداية مثل

هذه المشاريع، وأدى ذلك إلى البحث عن مصادر تمويل تمثلت بظهور النظام المالي والمصرفي الفلسطيني بمؤسساته المالية والمصرفية.

فمع نشوء الاهتمام عالمياً بقطاع التمويل الصغير ومتناهي الصغر، كانت فلسطين، ولظروف وقوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي، تعاني من افتقادها إلى نظام ومؤسسات تمويل بشكل مطلق، سواء تلك التي تستهدف أصحاب المشاريع المتوسطة والكبيرة أو تلك التي تستهدف الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، فمنذ اليوم الأول للاحتلال عام 1967 أغلقت السلطات الإسرائيلية كافة البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن أعيد افتتاحها بعد اتفاقية أوسلو عام 1993، وفي بداية عام 1994، تم السماح للبنوك العاملة قبل عام 1967 بإعادة فتح فروعها وإنشاء بنوك جديدة، وأنشأت سلطة النقد الفلسطينية، وتم إصدار قانون البنوك الفلسطيني. (شراكة:b:2009)

وفي هذا الوقت كان معروف عالمياً الفرق ما بين فكرة التمويل البنكي الذي يستهدف المشاريع المتوسطة والكبيرة والفئات القادرة على تقديم الضمانات والمتطلبات البنكية وبين التمويل غير الرسمي الذي تبنته الجمعيات والشركات غير الربحية بدعم من العديد من الجهات المانح والذي يستهدف القطاعات الفقيرة وذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى البنوك ويهدف اجتماعي هو مكافحة الفقر.

واقع مؤسسات الإقراض في فلسطين (غزة)

يوجد حالياً 9 مؤسسات إقراض أعضاء في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير في فلسطين وهم المقدمين للخدمات في قطاع غزة ، أن مؤسسات الإقراض و بحسب آخر تقرير للشبكة الفلسطينية للإقراض (شراكة) استطاعت حتى سبتمبر الماضي الوصول ل 43133 مقترض نشيط في الضفة الغربية و قطاع غزة بمحفظة \$ 74.720.849 . حيث بلغ عدد المقترضين النشيطين في قطاع غزة 13208 مقترضاً.

العقبات والصعوبات التي تواجه مؤسسات التمويل الصغير:

أولاً: عقبات في العملاء:

1. يخاف العملاء الفقراء من دخول البنوك ومؤسسات التمويل.

2. العملاء الفقراء قد يكونوا غير قادرين على سداد القروض.

3. يميل بعض الفقراء من فهم التمويل على أنه خدمة اجتماعية وصدقة وليس استثمار.

ثانياً: عقبات في مؤسسات التمويل:

1. الافتقار للخبرة في فن التعامل مع العملاء الفقراء.
2. الافتقار للخبرة في دراسة جدوى المشروعات المقدمة.
3. الافتقار للأموال الكافية لتلبية احتياجات العملاء
4. عدم التنوع في المنتجات المقدمة للعملاء
5. الاعتماد على ضمانات معينة وعدم تنوعها للتسهيل على العملاء

ثالثاً: عقبات في المشروع الصغير:

1. دراسة الجدوى تثبت عدم فعالية ونجاح المشروع.
 2. فكرة المشروع الصغير معقدة فنياً وتسويقياً وإدارياً بشكل يصعب على الشخص تنفيذها.
- وقد قام عدد من الباحثين الفلسطينيين بدراسة المشاكل التي تواجه مؤسسات الإقراض بالغ الصغر في فلسطين والتوصل للنتائج التالية (عاشور، 2003)

1. ارتفاع الفائدة المصرفية المحصلة من المقترضين لدى بعض مؤسسات الإقراض بالغ الصغر، والتي تمثل أحياناً ضعفين، وثلاثة أضعاف، و أربعة أضعاف سعر الفائدة لدى المصارف.
2. عدم الاستعانة بخطط قومية لتوجيه الإقراض حيث تحتاج التنمية.
3. الشعور لدى بعض المقترضين بأن مصدر قروضهم هبات ودعم وبالتالي لا يتم سداد أصل هذا القرض وأرباحه.

4. اختلاف العملة المقدم بها القرض عن عملة التداول في الأسواق الفلسطينية فالقرض يقدم بالدينار أو الدولار، ويتم التعامل بين المقرضتين والتجار بالشيكال الإسرائيلي.

5. عدم تبعية مؤسسات الإقراض الصغير وبرامجه إلى جهة مركزية واحدة، وعدم الطلب إليها بتقديم بيانات منتظمة بفقد الكثير من المعرفة عنها، أغلب مؤسسات الإقراض تم ترخيصها كشركات غير ربحية، أو تعمل ضمت مؤسسات دولية، ولا تتبع هذه المؤسسات سلطة النقد ولا تدخل ضمن النظام المصرفي الفلسطيني. (عقل، 2010م، ص33)

6. عدم وجود مركزية معلومات عن المقترضين.

7. ازدياد عدد المؤسسات والبرامج واستهدافهم نفس الفئة أو نفس الفئات من المجتمع قد يخلق منافسة بين هذه المؤسسات والبرامج لا تحمد عقباها، فمثلاً يوجد في قطاع غزة ثلاث مؤسسات تعمل على برنامج الإقراض بضمان المجموعة الموجه للسيدات.

8. ارتفاع المصاريف التي تتكبدها هذه المؤسسات والبرامج، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق نقطة التعادل التشغيلية، وبالتالي فقدان القدرة على الاعتماد على الذات في مصادر التمويل

المبحث الثالث واقع مؤسسات الاقراض والشباب

الشباب والاقتصاد الفلسطيني :

تمثل القوى العاملة أهم الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي لكافة الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولاشك في أن تنظيمها وتنمية مهاراتها وقدراتها الإنتاجية وحسن استخدامها سيكون له الأثر الأكبر في تعظيم الدخل والثروة القومية وتحسين مستوى المعيشة .

تشير الإحصاءات الفلسطينية الصادرة بمناسبة اليوم العالمي للشباب (2007/8/12) إلى أن 36 % من الشباب نشيطون اقتصاديا بواقع 58% للذكور و 13 % للإناث، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب حوالي 37 % بواقع 36 % للذكور و 45 % للإناث، كما أن 87 % من غير النشيطين اقتصاديا ما زالوا على مقاعد الدراسة، بواقع 94% للذكور و 82 % للإناث .(شارك،2007)

ويلاحظ أن 24 % من الشباب غير راضين عن عملهم الحالي بسبب قلة الأجر، في حين أن 26 % من الشباب العاملين بأجر تغطي أجورهم النقدية ما لا يزيد عن نصف مصاريف الأسرة مقابل 10 % من الشباب يملكون موارد مادية يمكنهم أن يتصرفوا بها دون تدخل من أحد. (شارك،2007)

في حين بلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر الشديد حوالي 44 %، من ناحية أخرى شكلت الأسر التي يرأسها شباب حوالي 10 % من إجمالي عدد الأسر، وقد بلغت نسب الفقر بينها 54 % وشكلت حوالي 9% من إجمالي الأسر الفقيرة، فيما بلغت نسبة الفقر الشديد بين صفوفهم حوالي 39 % وشكلت ما نسبته 9% من إجمالي الأسر التي تعاني من الفقر الشديد.(دائرة الاحصاء الفلسطينية،2010)

يلاحظ بناء على الإحصاءات السابقة تدني نسبة مشاركة الشباب في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وكذلك على تزايد أعداد الشباب الذين يدخلون سوق العمل، مع تضائل فرص العمل المتوفرة في سوق العمل في الأراضي الفلسطينية.

فالاقتصاد الفلسطيني يواجه العديد من الانتكاسات التي تقلص من قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى البشرية التي تدخل سوق العمل كل عام، وفي الوقت نفسه تراجعت أنشطة قطاعات العمل المختلفة، ما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة، وأصبح هنالك عجز لدى القطاعين العام والخاص في استيعاب العاطلين عن العمل وخصوصاً من فئة الشباب.

فقد ساهمت الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية وبناء الجدار، وبالتالي إغلاق سوق العمل الإسرائيلية في تعطيل أوجه النشاط الاقتصادي بشكل كبير، حيث تأثرت التجارة والصناعة والزراعة بشكل مباشر، الأمر الذي أدى إلى حرمان الآلاف من العاملين الفلسطينيين من الالتحاق بأماكن عملهم، بالإضافة إلى الظروف السياسية الموجودة في قطاع غزة وما نتج عنها من إغلاق اقتصادي غير مسبوق

• توجهات الشباب الحالية لبناء مشاريع صغيرة

أثبتت العديد من الدراسات والبحوث والتجارب على المستويين العربي والدولي أن التشغيل مقابل أجر في صيغته التقليدية لم يعد كافياً لاستيعاب الطلبات الإضافية للعاطلين عن العمل والداخلين الجدد لسوق العمل مما أدى في كثير من البلدان في العالم إلى الاتجاه نحو دعم وترسيخ ثقافة التشغيل الذاتي والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة.

وفي هذا السياق يرى كثير من الاقتصاديين والباحثين أن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها يعتبر من أهم عناصر عملية التنمية الاقتصادية على مستوى العالم وبشكل خاص على مستوى البلدان النامية وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لمعالجة مشكلتنا الفقر والبطالة.

فقد وجدت المشروعات الصغرى والمتوسطة مختلف أشكال الرعاية والمساندة من قبل العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية وحكومات معظم دول العالم ومن ضمنها البلدان العربية نظراً للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في اقتصاديات العديد من البلدان النامية والمتقدمة أيضاً، حيث أن هذه المشروعات تمثل ما نسبته 90% تقريباً من المنشآت الاقتصادية في العالم وتوظف ما بين 50 إلى 60% من القوى العاملة في العالم، إضافة إلى مزايا أخرى تزيد من أهميتها وتجعلها في صدارة اهتمامات واضعي السياسات وخطط وبرامج التنمية .

إذا اعتبرنا أن الشباب يشكلون حوالي نصف عدد العاطلين عن العمل على مستوى العالم وانه ينبغي على منطقة كمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تهئ بمفردها على سبيل المثال حوالي 100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020 وذلك حتى تستطيع تثبيت حالة العمالة لديها ، بناء على تعبير التقرير الصادر عن البنك الدولي (سنغافورة 2006/9/16)، فيأتي هنا دور المشاريع الصغيرة لفئة الشباب كوسيلة فعالة للمساعدة في الحد من ظاهرة البطالة.

في فلسطين تمثل المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 20 عاملا نحو 99% من مجموع المؤسسات وتوظف ما نسبته 82% من مجموع العاملين وتوظف المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 100 عامل حوالي 3.5% من حجم العمالة، بلغت مساهمة المنشآت الصناعية التي توظف أقل من 20 عاملا عام 2003 حوالي 52.2% من مجموع الصادرات الصناعية و56% من مجموع الإنتاج الصناعي و51.8% من القيم المضافة للقطاع الصناعي، بينما كانت نسبة ذوي النشاط الاقتصادي في عام 2005 20.13 %.(ماس،2007)

• المعوقات التي يواجهها الشباب لتمويل مشاريعهم

يوجد العديد من المعوقات التي تعيق الشباب الرياديين لتحقيق طموحاتهم، وهنا سيتم التحدث عن التمويل الذي يعتبر أهم المعوقات التي تواجه الرياديين في كل البلدان بصرف النظر عن الظروف والبيئة التي تحيط به.

فعندما تتبلور فكرة ما لدى الشخص الريادي الذي تتوفر لديه المهارات المطلوبة لبدء المشروع، تبقى مشكلة الحصول على التمويل اللازم الذي يمثل الحد الفاصل بين أن تتحول هذه الفكرة إلى واقع، وبين أن يحبط هذا الشخص ويترك الفكرة خلفه، ويتنازل بذلك عن طموحاته وتطلعاته، وهو بالتالي خسارة على المستوى الفردي والاقتصادي الكلي.

يعمل في الأراضي الفلسطينية 22 بنكاً، وقد بلغ حجم المحفظة الائتمانية لهذه البنوك 7,486.5 مليون دولار في نهاية العام 2006 ، توجه هذه البنوك خدماتها لشرائح معينة تتوفر فيها ضمانات السداد وعدم المخاطرة، وتشتترط البنوك توافر ضمانات وشروط ائتمانية من الصعب توافرها لدى فئة الشباب.

يلاحظ أن البنوك لا تقدم أي خدمات أو منتجات موجهة بشكل مباشر ومخصص لفئة الشباب، كما لا تحاول استقطابهم من خلال البرامج الدعائية والترويجية.

ومن هنا كان التوجه لمؤسسات الإقراض التي تعتبر جهة أقل تحفظاً في الشروط الائتمانية والضمانات، وبالتالي لجوء الشباب الريادي مؤسسات التمويل الصغيرة بدلاً من البنوك، وذلك بسبب مرونتها وتوفير بعض الخدمات المساندة الأخرى .

المعيقات التي تواجهها مؤسسات الإقراض لتمويل مشاريع الشباب :

ينتشر في الأراضي الفلسطينية عدد من مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة التي تحاول أن تملأ الفجوة التمويلية التي تركتها البنوك التجارية، والناجمة عن عدم توفر الشروط الائتمانية لدى هذه الشريحة من المقترضين من ناحية، وصغر حجم هذه القروض الذي يجعل تكاليف المعاملات المتعلقة بهذه القروض مرتفعة نسبياً من ناحية أخرى.

تواجه مؤسسات التمويل في الأراضي الفلسطينية العديد من القيود والمشاكل والتحديات التي تحاول تجاوزها لخدمة الفئة المستهدفة بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني عامة، ولعل أهم هذه التحديات:

- 1- المعوقات الظروف السياسية الناتجة عن الإغلاق وما يسببه من انخفاض العمليات التجارية وبالتالي الدخل، وصعوبة نقل المواد الخام أو البضائع، وصعوبة التوسع في الأعمال، ما يزيد ظروف المخاطرة في الإقراض، ويقيد الوصول إلى جميع الجهات المقدمة للقروض أو العكس في الوصول للمقترضين
- 2- الظروف الصعبة في قطاع غزة من عدم استقرار امني وسياسي واقتصادي وما تبعه من إغلاق شامل للمعابر وعدم توفر المواد الخام بصورة كاملة وكذلك بالنسبة للبضاعة وما تبع ذلك من تجارة الأنفاق والارتفاع المهول للأسعار بالإضافة إلى عدم توفر السيولة النقدية لدى البنوك التي يتم صرف القروض النقدي لمؤسسات الإقراض من خلالها.
- 3- تعمل مؤسسات الإقراض لتحقيق أجنحتها التنموية التي حددت مسبقاً الفئة المستهدفة من مؤسسات الإقراض، وكانت بالغالب فئة النساء الرياديات أو أصحاب المهن القائمة أكثر من التوجه لفئة الشباب الذين يرغبون في بدء مشروعهم الجديد.
- 4- تعتبر قروض بدء المشروع والتي تستهدف الشباب خاصةً من اخطر أنواع القروض التي تواجه أعلى نسبة من خطر عدم السداد.

5- استهداف السلطات الإسرائيلية لفئة الشباب بشكل خاص بهدف الاعتقال، ومنعهم من التحرك بسهولة.

لعل هذه الأسباب كانت من أهم الدوافع التي أدت إلى خوف مؤسسات الإقراض من التعامل مع فئة الشباب بصورة موسعة، فما زالت محفظة القروض المقدمة لفئة الشباب في أفضل الأحوال متواضعة، إذ أشارت دراسة قامت بها المؤسسة الأمريكية للإنماء (2006) إلى أن حجم هذه القروض لا يتعد % 25 من قيمة القروض الإجمالية التي تقدمها هذه المؤسسات.

فمؤسسات الإقراض لا تعتبر شريحة الشباب شريحة تسويقية قائمة بذاتها، مما أدى على عدم تقديم هذه المؤسسات لأي منتج تمويلي خاص بهذه الشريحة، كما لا تقوم مؤسسات الإقراض بتسويق خدماتها التمويلية لهذه الشريحة، وإنما تكتفي بدراسة أي طلب مقدم من الشباب على أنه طلب مماثل للشرائح التسويقية الأخرى، بغض النظر عن الفئة العمرية، وينطبق على هذا النوع من القروض ما ينطبق على غيره، من حيث دراسة خبرة المقترض في مجال العمل، وإمكانية السداد، وتوفير الكفلاء.

الفصل الثالث

المبحث الاول

الدراسة الميدانية

مقدمة :-

في هذا المبحث سيتم التعرف على معلومات عن عينة الدراسة وهم من مسؤولي مؤسسات الاقراض الذين تمت مقابلتهم للوصول الى معرفة دور مؤسسات الاقراض من مشاريع الشباب.

أولاً:- معلومات عن الموظفين:-

جدول رقم 1

يوضح نوع المقابل

النوع	العدد	الأهمية النسبية%
ذكر	3	50%
أنثى	3	50%
المجموع	6	100%

يوضح الجدول أن النسبة متساوية ما بين الذكور والإناث.

جدول رقم 2

يوضح مدة العمل بالمؤسسة

المكان	العدد	الأهمية النسبية %
5-4	1	%17
6-فأعلى	5	%83
المجموع	6	100%

يلاحظ ان نسبة 83% من المتقابلين يعملون ضمن مؤسسات الاقراض لفترة من 6 سنوات فاعلى وهذا يدل على امتلاك الموظفين الخبرة والتجربة و دراية بعمل المؤسسة وهذا كان واضحا في اجاباتهم التي غلب عليها الخبرة والحكمة.

جدول رقم 3

يوضح المستوى التعليمي

الأهمية النسبية %	العدد	المؤهل العلمي
83%	5	بكالوريوس
17%	1	ماجستير
100%	6	المجموع

لاحظت الباحثات أن كل فئة المتقابلين حاصلين على الشهادة الجامعية الأولى فأعلى ، مما يعني خلفية الموظفين الاكاديمية في مجال منح القروض .

جدول رقم 4

يوضح الوظيفة

الأهمية النسبية %	العدد	الوظيفة
50%	3	منسق برنامج
17%	1	مدقق داخلي
23%	2	مسئول اقراض
100%	6	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق ان 50% من المتقابلين يشغلون وظيفة منسق برنامج أي يعتبرون من المسؤولين عن إصدار القرارات الادارية والمتابعة العليا للمؤسسة وكذلك 50% من المراقبين للمقترضين بشكل واضح ويعرفون التفاصيل الدقيقة لعملية الاقراض.

ثانيا:- قياس مدى اقبال الشباب للحصول على قرض

جدول رقم 5

مدى اقبال الشباب للحصول على قرض

الأهمية النسبية %	أرفض	الأهمية النسبية %	محايد	الأهمية النسبية %	أؤيد	
---	---	50%	3	50%	3	يوجد إقبال لدى الشباب للمغامرة للحصول على قرض؟
27%	1	50%	3	33%	2	يوجد توجه من الشباب نحو القروض الإنتاجية أكثر من الاستهلاكية؟
33%	2	50%	3	27%	1	هل يستغرق موظف الإقراض وقت طويل في إقناع الشباب للحصول على قرض؟

يلاحظ من الجدول السابق الحداية الواضحة على إجابة المتقابلين والتي تدل على قلة التعامل مع الشباب ضمن مؤسسات الإقراض فلم يكن الرأى واضح لدى المتقابلين حول مدى توجه الشباب نحو مؤسسات الإقراض للحصول على قرض وخصوصا القروض الإنتاجية فكانت الإجابات تتراوح ما بين الموافقة للمحايدة.

ثالثا: قياس مدى تشجيع مؤسسات الإقراض للشباب للحصول على قرض

جدول رقم 6

مدى اقبال الشباب للحصول على قرض

الأهمية النسبية %	أرفض	الأهمية النسبية %	محايد	الأهمية النسبية %	أؤيد	1
-	-	-	-	100%	6	هل يوجد تشجيع للشباب للحصول على قروض؟
-	-	34%	2	66%	4	تشجع مؤسسات الإقراض الشباب على القروض الإنتاجية أكثر من الاستهلاكية
-	-	17%	1	83%	5	تشعر مؤسسة الإقراض انه يقع على عاتقها مسئولية مساعدة الشباب على خلق فرص عمل وذلك من خلال القروض
17%	1	17%	1	66%	4	هل يوجد لديكم منتجات خاصة بالشباب؟؟
17%	1	17%	1	66%	4	هل يوجد لديكم خطة تسويقية خاصة بالشباب؟؟

-	-	-	--	%100	6	تقوم مؤسسة الإقراض بمتابعة المشاريع الإنتاجية التي منحت قرض للتأكد من أن القرض وضع في المشروع
---	---	---	----	------	---	---

لاحظت الباحثات أن مؤسسات الإقراض تحاول بالفعل الاهتمام بفئة الشباب كونها الفئة الأكثر إنتاجية والتي قد تكون المصدر الرئيسي للمستفيدين بالإضافة إلى دور مؤسسات الإقراض الواضح بالتنمية والذي يشكل الشباب إحدى ركائزها.

فأغلب مؤسسات الإقراض وضعت المنتج المصمم خصيصا للشباب ضمن منتجاتها وجعلت الشباب من الأهداف الواضحة ضمن خطتها التسويقية، كذلك تم التركيز على القروض الإنتاجية أكثر من الاستهلاكية لدورها الواضح في دعم الشباب وتحريك حركة التنمية في البلد.

كذلك لوحظ اهتمام مؤسسات الإقراض بمتابعة المشاريع الشبابية الحاصلة على قروض لزيادة الدعم الفني وتحقيق دور مؤسسات الإقراض في التنمية.

رابعا: الشروط التي تطلبها مؤسسات الإقراض من الشباب للحصول على قرض

جدول رقم 7

شروط مؤسسات الإقراض للشباب للحصول على قرض

الأهمية النسبية %	أرفض	الأهمية النسبية %	محايد	الأهمية النسبية %	أؤيد	1
		%24	2	%66	4	هل يشترط وجود دراسة جدوى للحصول على قرض
%24	2	%66	4			هل يوجد لدى الشباب خلفية جيدة عن ادارة المشاريع الانتاجية
%83	5	%17	1			هل يشترط وجود شهادة معينة للشباب المتقدم بالحصول على قرض؟؟
%17	1			%83	5	هناك مجموعة ضمانات يجب طلبها لضمان استرداد القرض دون مراعاة ظروف الشباب
%23	2	%50	3	%17	1	من الممكن إن تماطل مؤسسة الإقراض قبل منح القرض للتأكد من سمعة الشاب

يلاحظ من الجدول السابق أن لدى مؤسسات الإقراض نفس الشروط تقريبا للحصول على قرض وعند السؤال تبين أن الضمانات نفسها للشباب وغير الشباب باستثناء مسألة السؤال بشكل دقيق جدا عن الشاب قبل منحه القرض .

كذلك لا تشترط مؤسسات الإقراض الحصول على المؤهل الجامعي بل بالعكس تشجع ضمن رسالتها التسويقية غير الجامعيين على الحصول على قرض، مع ذلك لوحظ الخوف لدى مؤسسات الإقراض من انه لا يوجد لدى الشباب الخبرة المناسبة لإدارة المشاريع ويرجع هذا الخوف لدى المؤسسات من أن يفشل المشروع وبالتالي يفشل القرض.

خامسا: أسباب إحجام مؤسسات الإقراض عن تمويل قروض الشباب

جدول رقم 8

الأهمية النسبية %	أرفض	الأهمية النسبية %	محايد	الأهمية النسبية %	أؤيد	ا
		%67	4	%23	2	نسبة فشل مشاريع الشباب تؤدي إلى إحجام مؤسسات الإقراض عن تمويلها
%17	1	%23	2	%50	3	عدم وجود أفكار مشاريع مناسبة للوضع الاقتصادي لدى الشباب تؤدي إلى إحجام مؤسسات الإقراض عن تمويلهم؟؟
%17	1	%17	1	%66	4	وجود أفكار لمشاريع إنتاجية غير مناسبة لغزة لدى الشباب تؤدي إلى إحجام مؤسسات الإقراض عن تمويلهم؟؟
				%100	6	تفضل مؤسسة الإقراض منح مشروع قائم عن منح قرض لمشروع جديد؟
%34	2	%33	2	%33	2	يستطيع الشباب توفير الكفلاء المناسبين للحصول على قرض؟؟
		%83	5	%17	1	لا يستطيع المقترض الشاب إقناعي بقدرته على توفير الدفعة الشهرية للقرض؟
		%83	5	%17	1	الشباب الفلسطيني من الممكن الوثوق به واقراضه دون اي خوف من عدم استرداد القرض
%23	2	%50	3	%17	1	هل يوجد وعي مالي لدى الشباب عند التقدم للحصول على قرض؟؟

لاحظت الباحثات هنا أيضا التردد على إجابة مسئول وموظفي مؤسسات الإقراض فعند السؤال ان قدرة الشاب على إقناع مؤسسة الإقراض على توفير الدفعة من إيراد المشروع أجاب 5 من أصل 6 بأنه متردد وكانت نفس النتيجة عند السؤال عن الخوف من استرداد القرض

كذلك أكد جميع المتقابلين بالراحة عند منح قرض لمشروع قائم عن مشروع جديد ويرجع ذلك إلى التجارب التي عاني منها مسئولو مؤسسات الإقراض خلال فترة عملهم الطويلة.

بينما كانت قلة الأفكار الإبداعية وخصوصا في المشاريع الانتاجية لدي الشباب من الأسباب التي أدت إلى إحجامهم عن تمويلها

خامسا: أسباب إحجام الشباب عن الحصول على قرض

جدول رقم 9

الأهمية النسبية %	أرفض	الأهمية النسبية %	محايد	الأهمية النسبية %	أؤيد	ا
		%17	1	%83	5	ألاحظ أن المقترض الشاب يفضل الحصول على منحة غير مستردة بدلا من القرض؟؟
		%17	1	%83	5	يفضل الشباب وجود وظيفة إدارية أفضل من وجود مشروع؟؟

عند سؤال المتقابلين عن أسباب إحجام الشباب عن الحصول على قرض كانت اغلب الإجابات تؤكد رغبة الشباب بالحصول على الوظيفة الإدارية أكثر بالإضافة إلى رغبتهم بالحصول على منحة أكثر من قرض وخصوصا لزيادة المؤسسات التي تقدم المنح للشباب في الوقت الحالي.

المبحث الثاني

النتائج والتوصيات

أولا :- النتائج :-

من خلال إضلاع الباحثات على الدراسات التي تطرقت لمؤسسات الاقراض ومن خلال اجراء مقابلات مع موظفي اقراض في مؤسسات الاقراض العاملة في قطاع غزة اتضح الاتي :-

1- ان موظف مؤسسات الاقراض لديهم خلفية جيدة عن توجه الشباب للحصول على قروض من خلال

عملهم خلفيتهم العلمية في منح قروض ، وهؤلاء الموظفين من المؤهلين تأهيل اكايمي .

2- أتضح للباحثات ان الشباب الفلسطيني لديه إقبال للمغامرة والحصول على قرض لافتتاح مشروع

خاص به ، ولكن ليس ذلك الاقبال المطلوب .

3- توصلت الباحثات الى ان مؤسسات الاقراض لا تأخذ وقت طويل في إقناع الشباب في الحصول

على قروض . بالإضافة الى ان 50 % من عينة الدراسة لم يلاحظوا توجه الشباب الفلسطيني نحو

القروض الانتاجية كما هو توجههم نحو القروض الاستهلاكية .

4- تتجه مؤسسات الاقراض الى تشجيع الشباب للحصول على قروض خاصة الانتاجية وذلك بنسبة

66%.

5- 83% من مؤسسات الاقراض ترى انه من مسئولياتها مساعدة الشباب على خلق فرص عمل وذلك

عن طريق اعطاء قروض لهؤلاء الشباب.

6- 66% من عينة الدراسة لدى مؤسساتهم منتجات خاصة بالشباب لتشجيع على الحصول على

قروض لفتح مشاريعهم .

7- لا تشترط مؤسسات الاقراض وجود دراسات جدوى للحصول على قرض انتاجي وليس بذات اهمية

وجود شباب لهم خلفية علمية جيدة او حتى مهارات لإدارات المشاريع.

8- 83% من عينة الدراسة لا تشترط وجود شهادات معينة للشباب ولكن يجب ان يقدم ضمانات قبل

حصوله على القرض .

9- 50 % من عينة الدراسة ترى بان مقترحات المشاريع بعض منها لإثبات الوضع الاقتصادي

بالإضافة لعدم ملائمة هذه المشاريع للظروف المحيطة بالبلد من اسباب احجام المؤسسات عن تقديم

قروض استهلاكية.

10- في حالة كون المشروع قائم او هناك كفاءة للقرض تشجع المؤسسات على منح قروض

بنسبة 100%

11- يفضل الشباب الفلسطيني الوظيفة الدائمة على الحصول على قرض وامتلاك مشروع خاص به.

ثانياً: التوصيات :-

- 1- تتصح الباحثات ضرورة قيام مؤسسات الاقراض والجامعات والجهات المعنية بنشر ثقافة امتلاك الشباب العاقل عن العمل لمشروع خاص به يساعده على خلق فرصة عمل له ولكن بعد تأهيله لذلك.
- 2- ضرورة قيام مؤسسات الإقراض بتقديم استشارة للراغبين في الحصول على قروض انتاجية بدل من رفض طلباتهم لعدم ملائمة مشاريعهم.
- 3- ترى الباحثات ضرورة تركيز مؤسسات الاقراض على فئة الشباب اكثر مما هي عليه الان حتى تساهم في التخفيف من حده البطالة وبشكل ملموس.
- 4- تقترح الباحثات بضرورة اهتمام مؤسسات الاقراض بدراسات الجدوى والمهارات الادارة
- 5- للشباب المتقدم للحصول على قرض انتاجي لمساعدته في نجاح مشروعه.
- 6- ضرورة التعاون ما بين مؤسسات الاقراض والمؤسسات التي تقدم منح للشباب لنشر ثقافة التمويل للمشاريع الصغيرة.
- 7- الاهتمام بتصميم منتجات خاصة بمشاريع الشباب خصوصاً من ناحية فترة السماح وحجم الدفعة.
- 8- الاهتمام بالقيام بورشات عمل في النقابات والتجمعات الشبابية لنشر ثقافة المشاريع الصغيرة.
- 9- الاهتمام الشباب المتوقع تخرجهم وتقديم مفهوم واضح للمشاريع الصغيرة وطرق تمويلها.
- 10- عمل لقاءات ما بين موظفي الاقراض والشباب لتحديد اولويات الشباب وأفضل الطرق للتعامل معهم وجذبهم لمؤسسة الاقراض.
- 11- تصميم برامج تسويقية خاصة بالشباب تقدم في اماكن تجميع الشباب بلغة شبابية واضحة

المراجع :-

- الدماغ ، حنين (دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة : دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقتراض NGOs في قطاع غزة 1995 – 2008) رسالة ماجستير غير منشورة-جامعة الازهر ،2010م
- عقل ، غسان (العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الاصغر في قطاع غزة) ، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاسلامية -2010م
- حنفي ، عبد الغفار (اساسيات التمويل والادارة المالية) الاسكندرية (مصر) :الدار الجامعية 2001م.
- <http://www.tjarh.net/vb/t333>
- مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة والثلاثون (23 فبراير/ شباط - 1 مارس / آذار 2008)، شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية.
- منتدى شارك الشبابي (2007). شباب فلسطين: أرقام واحصاءات
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2007). نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة
- دائرة الاحصاء الفلسطينية (2007)
- مقابلات مع ست من موظفي الاقتراض من ست مؤسسات مختلفة تعمل في قطاع غزة (طلبو عدم ذكر معلومات عنهم او عن مؤسساتهم)